



Jordan and the deal of the Century: Role, Risks, Options

Researcher Baker Mohammed Rasheed AlBodour

Middle East Studies Center – Amman, Jordan

Abstract

Many international resolutions call to end the Israeli occupation and to the Israeli withdrawal from Arab territories occupied in 1967. Despite of that, Israel has been trying to liquidate the Palestinian cause. It keeps attempting to achieve this objective at the expense of Jordan. These attempts are supported by the western bias, which is led by the United States of America, toward Israel against Arabs. In addition to that, Israel exploits the de facto status that is imposed by the military occupation to hit its goal. Anyhow, the solutions with the sacrifice of Jordan are not wiped out from the Israeli decision makers minds and the Americans as well. That was especially because of the Donald Trump support to the Israeli proposals when he became the president of the United States.

Keywords: Jordan, the deal of the century 2020, the peace process.

Received: 8/1/2022
Revised: 12/2/2022
Accepted: 17/3/2022
Published online: 25/3/2022

* Corresponding author:
Email: AlBodour@gmail.com

<https://doi.org/10.65811/417>

Citation: AlBodour, K. (2022). Jordan and the deal of the century: role, risks, options. *International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA*, 4(1).



©2022 The Author (s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license.
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الأردن وصفقة القرن: الدور، المخاطر، الخيارات

د. بكر محمد راشيد البدور

الملخص: تسعى إسرائيل منذ اكتمال احتلالها لبقية الأراضي العربية في فلسطين عام ١٩٦٧ لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن مستفيدةً من انحياز الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لها، وحالة الأمر الواقع الذي فرضته عبر الاحتلال العسكري هناك بالرغم من وجود العديد من القرارات الدولية القاضية بضرورة إنهاء الاحتلال والانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧. إلا أن فكرة الحل الأردني لم تغب عن ذهنية صناع القرار في إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة خاصة مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم وتبنيه الطروحات الإسرائيليية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

الكلمات الدالة: الأردن ، صفقة القرن ٢٠٢٠ ، عملية السلام.

المقدمة:

أدت النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ إلى توجه العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن بحكم القرب والجوار الجغرافي وفي عام ١٩٥٠ أُعلن عن وحدة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن ضمن المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي عام ١٩٦٧ تدفقت أعداد أخرى من اللاجئين مجدداً إلى الأردن وتشكل فيه أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين ، وتحول هؤلاء اللاجئون إلى مكون أساسى من مكونات الشعب الأردني .

ونظراً لمنح الأردن صفة المواطننة للاجئين الفلسطينيين لاعتبارات تاريخية ودينية وإنسانية أخذت الدعاية الصهيونية بالترويج لفكرة أن الدولة الفلسطينية قائمة فعلاً شرق نهر الأردن ، وأن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن لا يغفل هذا البعد ، فجاءت طروحات الوطن البديل والحل الأردني في مقدمة اجنادات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة .

ويرفض الأردن في المستويين الرسمي والشعبي كل الطروحات التي تناادي بتصفية القضية الفلسطينية على حسابه لما تشكله هذه الافكار من تهديد للهوية الوطنية الأردنية وإهانة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول مشروع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط والمعروف إعلامياً بصفقة القرن وكيفية تعاطي هذا المشروع مع الأردن في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والادوار التي يرسمها المشروع للأردن في تلك الجوانب إلى جانب المخاطر والتحديات التي فرضها المشروع على الأردن.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأدوار التي انطلاقتها صفقة القرن بالأردن والحوافز التي تضمنتها لتشجيع الأردن على القبول بها إلى جانب تحديد المخاطر والتحديات التي تواجه الأردن فيما لو نفذت هذه الخطة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى تحليل المضمنون.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على ما يخص الأردن في صفقة القرن وبيان الأدوار التي انيطت به والمخاطر التي تحيط به جراءها ووضعها بين يدي

إضافةً إلى المجالات التي يتيحها للباحثين الآخرين لتحليل ودراسة جوانب أخرى من هذا المشروع.

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها وجود مخاطر وتحديات تواجه الأردن جراء مشروع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب "صفقة القرن" إلى جانب وجود أدوار مرسومة للأردن في هذه الصفقة تتعارض مع المصالح العليا للدولة الأردنية وتنال من سيادتها.

حدود الدراسة: كما يتضح من عنوان الدراسة فإن حدودها المكانية هي المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين التاريخية وفق الحدود الانتدابية، أما الحدود الزمانية فهي الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ ففي العام ٢٠١٨ نشطت إدارة دونالد ترامب في الترويج لمشروعها للسلام في الشرق الأوسط اما العام ٢٠٢٠ فهو العام الذي اعلن فيه رسمياً عن تفاصيل المشروع.

الدراسات السابقة: أعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على مضمون مشروع السلام من أجل الازدهار الذي نشره البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني بعد الإعلان عنه مباشرة، بالإضافة إلى عدد من الدراسات من بينها:

موسى بريزات، نظام بركات: المقاربات الإقليمية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان: ٢٠١٨).

Grace Wermenbol, Israel- Palestine And The Deal Of The Century, U.S. Foreign Policy Under President Donald J. Tramp 2017-2019, FRIEDRICH-EBERT Stiftung (Berlin September 2019).

حكيم العمري: حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية - المجلد ٤ - العدد ٠٢ - السنة ٢٠١٩ ، ص ٢١٨٨-٢٢١٢

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على ما يخص الأردن في صفقة القرن في الجوانب السياسية والاقتصادية.

أولاً: صفقة القرن: المفهوم والمحتوى والحالة السياسية المصاحبة لها

أ/ تعريف صفقة القرن

هو تعبير إعلامي يقصد به مشروع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط بشكل نهائي وقد اطلقت عليه الإدارة الأمريكية أسم: "السلام من أجل الازدهار رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" (البدور، ٢٠١٨).

ويتضمن المشروع جانبين سياسي واقتصادي، وقد تقدم إعلان الجزء الاقتصادي من المشروع على الجزء السياسي، فقد أعلن جاريد كوشنير مستشار الرئيس ترامب وصهرة عن الرؤية الاقتصادية التي ستتوفر أرضية ملائمة لتنفيذ الجزء السياسي من وجهة نظر ترامب ومستشاريه، وجاء هذا الإعلان خلال الورشة الاقتصادية التي عقدت لهذه الغاية في العاصمة البحرينية المنامة يومي ٢٤ و ٢٥ يوليو/ حزيران ٢٠١٩ (المعشر، ٢٠١٩).

أما الجزء السياسي من المشروع فقد أعلنه دونالد ترامب شخصياً في العاصمة واشنطن خلال مؤتمر صحفي جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو بتاريخ ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ أي بعد أكثر من ستة أشهر من إعلان مشروع السلام الاقتصادي وقد جاء هذا الإعلان بعد تأجيله لمرات عده (المركز العربي للباحثات ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

وبمطالعة بنود مشروع الحل النهائي المقدم من قبل الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب يتضح استناده بصورة اساسية إلى أفكار اليمين الإسرائيلي المتطرف ويستدل على ذلك على سبيل المثال لا الحصر بموافقة الأفكار التي تضمنها مشروع السلام من أجل الازدهار مع دراستين أعدهما الباحث في معهد دراسات الامن القومي الإسرائيلي (INSS) جيورا أيلاند الذي كان يشغل منصب مستشار الامن القومي الإسرائيلي في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦).

وقد حملت الدراسة الاولى لأيلاند والصادرة عام ٢٠٠٨ عنوان: "إعادة التفكير في حل الدولتين"، وأما الدراسة الثانية الصادرة بعد عامين من الدراسة الأولى أي في عام ٢٠١٠ فقد حملت عنوان: "بدائل إقليمية لحل الدولتين".، وقد خلصت الدراسات إلى أنه لا يمكن إقامة سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين بصورةٍ منفردة من خلال حل الدولتين الذي

تبناه الرئيس الامريكي الأسبق بل كلينتون اواسط التسعينيات من القرن الماضي، ولتحقيق هذا الهدف يجب إدخال اطراف إقليمية فاعلة تشمل الدول العربية مجتمعة خاصة الأردن ومصر الاكثر التصافًا بملف التسوية السياسية في أي مشروع للتسوية لضمان تنفيذه وحمايته، وبحسب أفكار أيلاند الواردة في دراستيه فإنه يتعين إيجاد صيغة بديلة لحل الدولتين الذي تصوره كلينتون في إطار إقليمي يسمح بتبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل وبين الأردن وإسرائيل (Eiland, 2008).

وبالتواافق على مبدأ تبادل الاراضي يمكن بحسب أيلاند توسيع حدود قطاع غزة باتجاه مصر مقابل منح مصر مساحة بديلة في منطقة النقب ويرى أيلاند انه بالإمكان إقامة مركز اقتصادي في قطاع غزة بحدوده الجديدة وتأسيس ميناء ومطار في القطاع، ويقترح أيلاند في دراستيه السماح للاجئين الفلسطينيين في الأردن بالعودة إلى القطاع لتخفيض العبء السكاني في الأردن (Giora Eiland, 2010).

ب/ الحالة السياسية المحيطة بصفقة القرن

جاء الحراك السياسي للترويج لمشروع الرئيس ترامب ومن ثم الإعلان عنه في ظل بيئة سياسية متداخلة مرت بها الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة الاطراف المعنية بخطة السلام بشكلٍ مباشر ولبيان الأحوال السياسية التي صاحبة خطة ترامب لدى الأطراف الفاعلة نوجزها على النحو التالي:

١. الأحوال السياسية في الأردن

شهد الأردن منذ اندلاع ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٣) العديد من الحركات الشبابية والشعبية والمهنية احتجاجاً على الأوضاع العامة في البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالرغم من نجاح النظام السياسي باحتواء الاحتجاجات الشعبية في الربيع العربي، إلا أن هذه الاحتجاجات لم تنته رغم اسقاط العديد من الحكومات وإجراء تعديلات دستورية موسعة وتأسيس نقابة للمعلمين.

وظلت الحركات الشعبية سمةً مميزة للساحة السياسية الأردنية طيلة العشرينة الماضية ولكن بمراوحةٍ بين القوة والضعف حسب الظروف العامة في البلاد التي ترث حفظ وطأة أزمة اقتصادية خانقة تظهر أثارها جليًّا في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وكلف المعيشة

اليومية وتصاعد المديونية العامة للدولة (مبين، ٢٠١٧).

ومما زاد في تعقيد المشهد الأردني تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الأردن نتيجة الصراع المسلح الدائر هناك منذ سنوات.

وقد تزامنت الظروف الإقليمية المحيطة بالأردن مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة لتشكل ضغطاً مركباً على الدولة والمجتمع، ولعل هذه الظروف جعلت فريق ترامب المكلف بملف السلام بقيادة جاريد كوشنير يشعر بأن الأردن سيقبل ببطروحته المجنحة تحت تأثير هذه الظروف.

وترى إحدى الدراسات عن الحالة الشعبية في الأردن أن التظاهرات والحركات بقيت مستمرة في الشارع طيلة العقد الماضي نتيجة أسباب عدة أبرزها (مبين، ٢٠١٧):

- تراكم المشكلات الاقتصادية والخدمية وغياب الخطط والبرامج العملية لمعالجتها.
- غياب البديل اللازم لمعالجة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة.
- تلاؤ الحكومات المتعاقبة في تنفيذ التوجيهات الملكية الواردة في كتب التكليف الموجهة للرؤساء المكلفين وتجاهل العديد من البنود الواردة فيها.
- غياب الثقة الشعبية بالنخب وحالة عدم اليقين من الجدية الرسمية في محاربة الفساد.
- اختلال الثقة الشعبية في الحكومات المتعاقبة ومدى قدرتها على حل مشكلات البلاد الاقتصادية والخدمية وغيرها.

وإلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الأردن هنالك مطالب شعبية ذات طابع سياسي تلوح في الأفق في البلاد بين الحين والآخر وتحمّل هذه المطالب بإحداث إصلاحات سياسية وازنة تزيد مساحة المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية وتعديل التشريعات الناظمة للحياة السياسية، إلى جانب المطالبة بوقف التدخلات الأمنية في الحياة العامة والحياة السياسية، وتعديل التشريعات الناظمة للحياة السياسية كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر وقانون الاجتماعات العامة (الشناق، ٢٠١٤).

وبالإضافة إلى كل ما ذكر فإن الذاكرة الجمعية للمجتمع الأردني تختزن العديد من الهواجس المرتبطة بالهوية الوطنية الأردنية ومن أبرز هذه الهواجس تلك المتعلقة بتصفيه القضية الفلسطينية على حساب الأردن من خلال مشاريع مشبوهة كفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وفكرة الوطن البديل والقلق من موجة تهجير قد تطال المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر لجعل إسرائيل دولة يهودية خالصة وفق رؤية اليمين المتطرف الحاكم (Eran, 2018).

٢. الاحوال السياسية في فلسطين

بدأت إرهاصات صفقة القرن والساحة الفلسطينية مشوبةً بحالة معقدة على الصعد السياسية والاقتصادية، وتزامنت هذه الحالة مع تراجع الحضور الفلسطيني في مسار الأحداث الجارية في المنطقة وبالتالي تراجع أهمية القضية الفلسطينية في البعدين الإقليمي والدولي، وقد عانت الساحة الفلسطينية من استمرار حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصاعد صراع الأجنحة داخل حركة فتح، وحالة الجدل الدائرية داخل صفوف الحركة وأجهزة السلطة الوطنية الخاضعة لها في الضفة الغربية حول خلافة محمود عباس كزعيم لحركة فتح ورئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير، مع استمرار تعثر مسار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية الذي اختارته حركة فتح كسبيل وحيد لحل القضية الفلسطينية وعدم وصلوها إلى تسوية ناجزة طيلة ما يقرب من ثلاثة عقود، ويضاف إلى ذلك ما يعانيه المواطن الفلسطيني من ظروف اقتصادية صعبة يرتبط جزء منها بسيطرة إسرائيل على العائدات الضريبية المخصصة للسلطة الوطنية الفلسطينية (مشaqueh، صفقة القرن المضمون، الخيارات التحديات والآفاق ، ٢٠٢١).

ونظراً لحالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية للأدوار المنوطة بها في قطاع غزة نتيجة تعثر مسار المصالحة بين حركتي فتح وحماس، فقد ازدادت الأعباء على كاهل حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة وتفاقمت هذه الأعباء نتيجة الاغلاقات المتكررة للمعابر والانفاق وانعكست تلك الظروف سلبياً على الحياة اليومية للسكان في قطاع المحاصر من قبل الاحتلال منذ عام ٢٠٠٧، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة إلى معدلات مهولة وتزامن هذه الظروف مع الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي نتيجة تحكم الاحتلال بمحطة التوليد الرئيسية وتقنين كميات الوقود الازمة

لتشغيلها، وتتفاهم معناه سكان غزة بشكل كبير خلال الحروب التي تشنها على القطاع بين الحين والآخر نتيجة تدمير البنية التحتية ونقص الامدادات والمعدات الطبية وتدمير المنازل والمدارس والمراکز الصحية وارتفاع نسبة الاعالة الاجتماعية نتيجة الحرب (مشaque، صفة القرن المضمن، الخيارات التحديات والآفاق ، ٢٠٢١).

٣. الاوضاع السياسية في إسرائيل

تفتقر إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي وتعاني من اشكالات ديمغرافية مقلقة للنخبة الحاكمة وفي مقدمة هذه الاختلالات ارتفاع نسبة السكان العرب داخل الخط الأخضر وهذا الامر يؤثر سلباً على فكرة يهودية الدولة التي تسيطر على عقلية اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل (عبدالحي، ٢٠٢٠).

وقد شهدت الساحة السياسية الاسرائيلية فترة حكم دونالد ترامب للولايات المتحدة أزمة سياسية ضاغطة وغير مسبوقة نتيجة تعثر المسار الانتخابي وعدم تمكن أي من الاحزاب السياسية من الفوز بأغلبية تمكنه منفرداً من تشكيل الحكومة والاخفاق المستمر في تشكيل حكومة ائتلافية نتيجة الصراع العلماني الديني بين الاحزاب وتباین الرؤى حول القضايا الاقتصادية ، وقد أجريت الانتخابات لأربع مرات خلال عامين (الأشرق، ٢٠٢١).

وعانى الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة من ضعفٍ عام في الأداء نظراً لتراجع المساعدات الخارجية المرتبطة بحالة الاضطراب الاقتصادي العالمي، واتساع نطاق الدعوات لمقاطعة إسرائيل في العديد من دول العالم ، وتزامن كل ذلك مع تباينات اجتماعية كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ناجمة عن الاختلاف في العقيات والقوميات والممارسات العنصرية المرتبطة بهذه الاختلافات، والتباینات الطبقية الكبيرة في المجتمع وتوزيع المواقع العليا في المستويات القيادية، إلى جانب استشراء الفساد المالي والأخلاقي في المستويات القيادية والنخب السياسية (عبدالحي، ٢٠٢٠).

وفي الوقت الذي تعتقد فيه النخب الإسرائيلية أن القوة العسكرية هي الضامن الأساسي للتماسك المجتمعي والمصدر الرئيس لضمان البقاء والتوسيع لكيانهم تعانى المؤسسة العسكرية من اشكالات كبيرة لا تقل أهميةً عن الاختلالات السياسية والاقتصادية ومن هذه الاشكالات: تراجع مستوى البنية الجسدية للجند وترهلها، وتراجع الأداء في المستوى

العملياتي التدريبي والتنفيذي، وانخفاض مستوى ثقة الرأي العام الإسرائيلي بالجيش وتراجع حالة الاعتزاز بالجيش على نحو غير مسبوق، وارتفاع سقف الانتقادات الموجهة للمؤسسة العسكرية، والتراجع الملحوظ في معنويات الجنود ورفض الالتحاق في الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة والفرار منها خاصة مع تطور الاداء الميداني العملياتي للمقاومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة وعجز الجيش الإسرائيلي عن كبح القوة الصاروخية للمقاومة (أبوعامر، ٢٠١٨).

٤. الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

هيمنة على عقلية الرئيس دونالد ترامب منذ توليه منصب الرئاسة الرغبة بالظهور بمظهر المنفذ للوعود الانتخابية والجريء المنفذ للقرارات التي أجلها الرؤساء السابقون أو عجزوا عن تنفيذها من وجهة نظره، ومع اقتراب ولايته من الانتهاء اجتمعت على ترامب مجموعة من الظروف والعوامل حفزته على المضي قدما في خطواته نحو تبني مشروع للسلام الشرقي الأوسط ومن هذه الظروف (Gordis, 2020):

- ضيق الوقت المتبقى امام تنفيذ العديد من الوعود الانتخابية ومن بينها الوعيد بالتوصل لاتفاق نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- تصاعد الضغوط الداخلية عليه بمحاكمته والسعى لعزله من قبل الديمقراطيين.
- التعاطف الكبير مع إسرائيل بين أركان إدارته ومستشاريه.
- السعي لكسب أصوات الانجليزيين المتعاطفين مع إسرائيل عبر تنفيذ توصيات المستشارين المتعاطفين مع إسرائيل وفي مقدمتهم صهره جاريد كوشنير.

٥. الحالة السياسية في إقليم الشرق الأوسط

جاء الترويج لمشروع الرئيس الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط (صفقة القرن) في ظل حالة من الانقسامات والخلافات والاستقطاب بين دول عربية وإسلامية ذات تأثير وحضور إقليمي كبير، وقد وصلت الأمور إلى حد المواجهة المسلحة داخل الساحة العربية.

وتشتت المواقف السياسية عبر محاور إقليمية ثلاثة: محور يضم المملكة العربية

السعودية، ومصر، والامارات، والاردن والبحرين، ومحور يضم تركيا وقطر والحركات الإسلامية السياسية القريبة منها، ومحور يضم إيران وسوريا وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية والمليشيات الشيعية الموالية لإيران، وأضحت المنطقة برمتها غارقةً في دوامة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية، وانخراط القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في هذه الأحداث حمايةً لمصالحها الحيوية، وإزاء هذه الحالة المعقدة تراجع مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية لأنها لم تعد القضية الوحيدة التي تحظى باهتمام القوى الحية في الشارع العربي، ونتيجةً تأثير صراع المحاور والنزاعات المسلحة التي تعاني منها دول عربية هامة، وما رافق تلك الاحوال من تبدل في ترتيب الأولويات على الساحة الإقليمية (مشaque، صفقة القرن المضمون، الخيارات التحديات والآفاق ، ٢٠٢١).

وقد شجعت هذه الظروف إسرائيل والإدارة الأمريكية على السعي لتوسيع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والجوار العربي عبر توظيف اتساع دائرة النفوذ الإيراني في الإقليمي العربي، ونشطت الدعاية الإسرائيلية في الترويج لضرورة إيجاد تعاون بينها وبين الدول العربية وخاصة الخليجية منها في مواجهة النفوذ الإيراني (الصفاري، ٢٠١٧).

كما دفع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة صقور الإدارة الأمريكية للضغط على الرئيس ترامب لإطلاق مشروعه للسلام، والذي يتضمن فك الارتباط بين تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وحل القضية الفلسطينية مما يتيح لإسرائيل التمدد في المحيط العربي دون تقديم أي مقابل للشعب الفلسطيني (مشaque، صفقة القرن المضمون، الخيارات التحديات والآفاق ، ٢٠٢١).

ج/ الجانب السياسي لصفقة القرن

بعد سلسلة طويلة من التسريبات الإعلامية والتصريحات السياسية حول المضمون السياسي لخطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط جاء الإعلان رسمياً عن هذه الخطة يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ من خلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بمشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، وقد عرض ترامب في مؤتمره الصحفي الخطوط العريضة لخطته لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع- العربي الإسرائيلي في حين نشر البيت الأبيض تفاصيل الخطة كاملاً على موقعه على الانترنت باللغة الإنجليزية، وتم تضمين الشق الاقتصادي من الخطة والذي نشر

يوم الخامس والعشرين من شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٩ عشية انتهاء ورشة البحرين الاقتصادية.

وتضمن النص المنشور الكثير من التفاصيل في مختلف الجوانب المرتبطة بتنفيذ الخطة. وسنورد هنا الخطوط العريضة في الجانب السياسي والتي كانت تشكل نقاط خلاف جوهري طيلة المسيرة التفاوضية منذ اوسلو وحتى الوقت الراهن، وقد اصطلح على تسميتها بقضايا الوضع النهائي وتشمل: الدولة، والسكان والأراضي، والقدس، والامن، والحدود، واللاجئين.

١. الدولة الفلسطينية

لا ينص مشروع ترامب نصاً صريحاً مباشراً على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة خلال مدى زمني واضح، وتناول المشروع بدلاً من ذلك ما وصف بحل واقعي لفكرة الدولتين وتضمن المشروع الكثير من الشروط والاستحقاقات المطلوب من الفلسطينيين تنفيذها، وفي حال قيامهم بتنفيذ تلك الاستحقاقات ستساند الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينية (White House, 2020, p. 33).

وأبرز الشروط المطلوب تنفيذها من قبل الفلسطينيين هي: (White House, 2020, p. 34)

أ. الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

ب. رفض كل ما تصنفه إسرائيل إرهاباً ومحاربته.

ت. القبول بأي ترتيبات أمنية خاصة تقررها إسرائيل.

ث. السماح لإسرائيل بالقيام بعمليات أمنية داخل الدولة الفلسطينية المفترضة.

ج. الخضوع للسيطرة الامنية الإسرائيلية بما في ذلك السيطرة على المجال الجوي.

ح. تصدي الأمن الفلسطيني لحركات المقاومة الفلسطينية.

خ. إصلاح النظام التعليمي بما يتواافق مع التوجهات الإسرائيلية.

د. وقف التحرير على الكراهية.

وبمطالعة هذه الشروط يلاحظ ان كثير منها غير واضح وقابل للتأويل ولا يوجد معيار واضح لقياس التنفيذ وهذا يمكن الطرف الإسرائيلي من المراوغة ومنع قيام الدولة الموعودة بذرية عدم تنفيذ الشروط والاستحقاقات.

كما أن كثير من هذه الشروط تعد تعجيزيةً وتعارض في كثير من الأحيان مع المصالح العليا للشعب الفلسطيني، فالاعتراف بيهودية إسرائيل على سبيل المثال يفتح المجال أمام التخلص من المواطنين العرب المسلمين والسيحيين داخل الخط الأخضر بذرية يهودية الدولة، كما أن القبول بالمسؤولية الأمنية لإسرائيل وسيطرتها على المجال الجوي يتنافى مع مبدأ سيادة الدول.

٢. السكان والأراضي

ينص مشروع ترامب على ضم ٥٥% من أراضي الضفة الغربية لإسرائيل خلافاً للقرارات الدولية التي تنص بشكل صريح على انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

كما يعيد المشروع رسم الحدود الإسرائيلية بحيث تضم إليها المستوطنات على أن تصبح البلدات العربية في في منطقة المثلث خاضعة للقوانين والمحاكم القضائية الفلسطينية (White House, 2020, p. 8).

٣. القدس

في السادس من كانون أول / ديسمبر عام ٢٠١٧ أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراراً يعترف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها وكان هذا القرار أحد وعوده الانتخابية، وجاء مشروع ترامب للسلام مكرساً لهذا القرار ومتزناً معه وقد نص بصورة صريحة على بقاء مدينة القدس عاصمةً موحدة لإسرائيل على أن يتم إنشاء عاصمة للدولة الفلسطينية شرق مدينة القدس في الضواحي المجاورة لها وتضم العاصمة المقترحة: أبو ديس، وكفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط، ويمكن للدولة الفلسطينية تسمية هذه العاصمة بالقدس أو بأي اسم آخر وفيما يخص المواطنين العرب في مدينة القدس التاريخية فقد وضعهم المشروع أما واحد من ثلاثة خيارات هي: أن يكونوا مواطنين فلسطينيين وفي هذه الحالة تطبق عليهم القوانين الفلسطينية لكن تحت السيادة

الإسرائيلية، أو أن يكونوا مواطنين إسرائيليين، أو مقيمين دائمين في إسرائيل (White House, 2020, p. 17)

وطرح مشروع ترامب ما سماه الرعاية الدينية الأردنية للاماكن المقدسة ولكن تحت السيادة الإسرائيلية ولعل هذه العبارة أوردت في المشروع لإقناع الأردن بالموافقة عليه.

٤. الامن والحدود

وفي هذا المجال نص مشروع ترامب على إبقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وإعطاء المسئولية الكاملة عن المعابر الدولية الإسرائيلية بما في ذلك معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، وإعطاء الحق للبحرية الإسرائيلية في منع واعتراض دخول المواد التي تعتبرها إسرائيل محضورة إلى الدولة الفلسطينية، وعدم السماح للدولة الفلسطينية حال قيامها بعقد اتفاقيات عسكرية أو أمنية مع أي دولة أو منظمة تصنفها إسرائيل بأنها مصدر تهديد لأمنها مع إمكانية استفادة الدولة الفلسطينية المستقبلية من مينائي حifa وأسدود تحت إشراف إسرائيل، بالإضافة إلى عدم السماح بتطوير القدرات العسكرية للدولة الفلسطينية عند قيامها في المستقبل .(White House, 2020, p. 11).

٥. اللاجئون

صادر مشروع ترامب لحل القضية الفلسطينية حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها قسرياً ونص صراحةً على عدم عودة اللاجئين: "لن يكون هناك أي حق في العودة وأنه لن يتم استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل" وليس هذا وحسب بل تناول مشروع ترامب ما أسماه إنصاف اليهود الذين طردوا من الدول العربية بعد تأسيس دولة إسرائيل، وترى إدارة ترامب في مشروعها أن على العرب تحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه الفلسطينيين عبر إدماجهم في المجتمعات العربية التي يقيمون فيها (جراد، "سلام من أجل الازدهار"، صفحة ٥٣).

ولم يكتفي مشروع ترامب بحرمان الفلسطينيين من العودة إلى الأراضي التي أخرجوا منها عام ١٩٤٨ بل نص على عدم السماح للأجئين المستقررين بصورة دائمة في أي بلد من العودة إلى الدولة الفلسطينية القادمة.

وأما اللاجئين الذين لا يتمتعون بالإقامة الدائمة في أي بلد فأشار المشروع إلى آليات محددة بخصوص التعامل معهم على النحو التالي (White House, 2020, p. 31):

أ. استيعابهم في الدولة الفلسطينية المقترحة مع تحديد معدل حركة قدومهم دون تعريض البنية التحتية للضغط دون التسبب بمضاعفة التهديدات الأمنية لدولة إسرائيل.

ب. استيعابهم في بلدان اللجوء التي يقيمون فيها إذا قبلت تلك الدول بذلك.

ت. توزيعهم على الدول الإسلامية بحيث تستوعب كل دولة ٥٠ ألف لاجئ على مدى عشر سنوات.

وأخيراً فإن مشروع ترامب ينص على إلغاء الصفة القانونية الدولية لحالة اللجوء والغاء الانوروا وتفكيل المخيمات وإيجاد أحيا سكنية بديلة عنها.

د/ الجانب الاقتصادي من صفقة القرن

تقديم

بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ عُقدت في العاصمة البحرينية المنامة ورشة عمل على مدار يومين متتاليين بدعوة وترتيب من الإدارة الأمريكية وحملت هذه الورشة عنوان: " من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني " ويعد مضمون هذه الورشة هو الشق الاقتصادي لمشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، وقد شَكَّلت هذه الورشة أول إعلان رسمي عن مضمون صفقة القرن ولكن في الجانب الاقتصادي كما ورد في عنوان الورشة: " الخطة الاقتصادية رؤية جديدة للشعب الفلسطيني " وقد نشر البيت الأبيض تفاصيل هذه الخطة على موقعه الإلكتروني باللغات العربية والإنجليزية والعبرية وتقع نسختها الإنجليزية في أكثر من ستين صفحة (White house, 2019).

وقد أفتتح هذه الورشة جاريد كوشنر صهر ترامب ومستشاره وأبرز أعضاء الفريق المكلف بمشروع ترامب للسلام وهدفت الورشة بحسب ماروّج لها إلى بحث التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والأردن ولبنان ومصر، وتسعى الرؤية الاقتصادية الأمريكية إلى تحقيق استثمارات اقتصادية في هذه لبلدان بقيمة تصل إلى خمسين مليار دولار خلال عشر سنوات تمولها دول الخليج العربية وأطراف دولية أخرى كاليابان والاتحاد الأوروبي إلى

جانب منظمات دولية، ورجال أعمال من القطاع الخاص في مختلف دول العالم (White house, 2019)

ويمكننا تلخيص ماتضمنته الخطة الاقتصادية على النحو التالي (جراد، "سلام من أجل الازدهار"، الصفحات ٧٢-٨٤):

- وتتضمن الخطة مبادراتٍ ثلاثة ضمن محاور ثلاثة هي: الاقتصاد، والشعب، والحكومة.
- تتحدث الخطة عن تقديم ٥٠ مليار دولار من مانحين ومستثمرين ومنظمات دولية ورجال أعمال يتم توزيعها على النحو التالي: ٢٧,٨١٣ مليار دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، و٧,٣٦٥ مليار دولار للأردن، و٩,١٦٧ مليار دولار لمصر، و٦,٣٢٥ مليار للبنان، وتنظر الخطة إلى دول الخليج العربية كأكبر المانحين والمستثمرين.
- تأسيس صندوق تودع فيه المبالغ التي يتم جمعها وينشأ مصرف إنمائي متعدد الأطراف يدير الصندوق، على أن تعمل الدول المستفيدة على وضع إطار توجيهي لتوفير المنح والقروض والاستثمارات.
- نصت الخطة الاقتصادية على تمويل ١٧٦ مشروعًا اقتصاديًّا تنمويًّا موزعة على النحو التالي: ١٤٧ مشروعًا للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من بينها ممر يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، و١٥ مشروع في الأردن و١٢ في مصر و٥ مشاريع في لبنان، وتتركز هذه المشاريع في مجالات المياه، والكهرباء، والاتصالات، والمنشآت الطبية، والبيئة، وتشمل هذه المشاريع أيضًا استراتيجيات لتدريب الرجال والنساء والقادة الميدانيين الفلسطينيين على مختلف المهارات القيادية الازمة.
- تعطى الأولوية للاستثمار في التعليم التقني والمهني والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
- إنشاء مؤسسات إقراض لتأمين رأس المال اللازم لتمويل الشركات الفلسطينية وخاصة حديثة التأسيس في مجال التكنولوجيا، وتقديم قروض لتمويل المزارعين.
- توفير إمكانية الحصول على مساكن جديدة من خلال البنك الفلسطيني عبر الرهن العقاري للمستفيدين المؤهلين.
- تقديم تمويل قصير الأجل للمؤسسات العاملة في مجال الخدمات الأساسية

المنظمات غير الحكومية، والبلديات، لتحسين تنظيم حركة المرور والتخلص من النفايات والمساعدة في الظروف الطارئة.

- التعاون مع القطاع العام الفلسطيني لإيجاد إطار قانونية ينبع منها تشريعات لتنظيم التجارة، والتنافس، والعقود، وضمان حقوق الملكية الخاصة، وحماية المؤسسات الخاصة، وتوثيق ملكية الأراضي ضمن قاعدة بيانات وطنية.
- تقديم الدعم المالي والفنى للقطاع العام الفلسطيني لتوفير إطار ضريبي يشجع النمو ويفر آليات لمكافحة الفساد وتعزيز الآليات الرقابية التي تعزز النمو الاقتصادي، وتأسيس هيئة لتوثيق العلامات التجارية الفلسطينية.
- تسجيل الأصول العقارية للملاك في قاعدة بيانات واحدة يتم تنفيذها بالتعاون ما بين المؤسسات الائتمانية والقطاع العام الفلسطيني وحل المنازعات القائمة حول ملكية الأراضي وتحديد حقوق الملكية الخاصة.
- وضع نظام حكومي إلكتروني مركزي على شبكة الانترنت لتسهيل تبادل المعلومات بين المواطنين والدوائر الحكومية.
- مساندة المؤسسات الفلسطينية في تبني إصلاحات تحقق الشفافية في القطاع العام، وتقديم مساعدات مالية وتقنية لتطوير القدرة على التحقيق في شبكات الفساد وسوء الإدارة وإنفاق الحكومة للإيرادات الضريبية.
- العمل على إنهاء الاعتماد على المساعدات المقدمة من المانحين وزيادة الإيرادات الضريبية المحلية وزيادة القدرة على إدارة محفظة الأدوات المالية الحكومية وتوفير دعم مالي قصير المدى للقطاع العام الفلسطيني لسداد المستحقات المالية المتأخرة للقطاع الخاص، وهذه الإيرادات تساعد في الحفاظ على ميزانية مستدامة للحكومة.
- وضع برامج تدريبية جديدة لتدريب موظفي الخدمة المدنية في المجال القيادي وتزويد الجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين بمهارات القيادة والعمل الجماعي والتفاوض والإدارة المالية ووضع السياسات ومهارات الاتصال.
- تحديث شبكات الكهرباء بين مصر وقطاع غزة لزيادة إمدادات الكهرباء وبحث سبل الاستغلال الأمثل للمناطق الصناعية في مصر لزيادة التجارة بين مصر والضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.
- تتضمن الخطة تقديم حواجز إضافية لمصر تشمل المساعدة في توسيع الموانئ

وتقديم حواجز لمركز التجارة المصري قرب قناة السويس وتطوير المنشآت السياحية القريبة من البحر الأحمر في سيناء.

- تقديم منح وقروض بقيمة ٩٥٠ مليون دولار لتطوير قطاع السياحة الفلسطيني والقيام بعمليات إصلاح وترميم لموقع سياحية ودينية وكذلك للشواطئ، والترويج لمناطق فلسطينية يمكن تحويلها إلى وجهات سياحية عالمية.
- في حال تطبيق هذه الخطة سيتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال عشر سنوات بالإضافة إلى توفير أكثر من مليون فرصة عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وتخفيض معدل الفقر إلى النصف وتخفيض نسبة البطالة إلى رقم من خانة واحدة.

ثانياً: الأردن في صفقة القرن

أ/ الأردن في البعد السياسي لصفقة القرن

جاءت خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط والتي نشرها البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني باللغة الإنجليزية تحت عنوان: "سلام من أجل الازدهار" رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" في مئة وواحد وثمانون صفحة تضم إثنتان وأربعين ألفاً وثمان مئة وأربعة وأربعين كلمة، وقد تم تقسيم الخطة إلى قسمين القسم الأول بعنوان: "إطار العمل السياسي" والذي يقع في ستة وأربعين صفحة تحتوي ما يزيد على عشرة آلاف وتسعمائة كلمة موزعةً ضمن إثنين وعشرين عنواناً بالإضافة إلى أربعة ملاحق: الملحق الأول خريطة مفاهيمية والملاحق الثلاث الأخرى حول المسائل والترتيبات الأمنية (جراد، ٢٠٢٠).

ذكرت مفردات الأردن ومشتقاتها (أردنياً، أردني، أردنيون، أردنية) في القسم الأول من خطة ترامب - إطار العمل السياسي - ٧٩ مرة منها ٤٨ مرة المملكة الأردنية الهاشمية، و ١٣ مرة مضافة إلى كلمة أخرى لا تدل على الدولة الأردنية (٥ مرات نهر الأردن، مرة واحدة وادي الأردن، ٥ مرات غور الأردن، مرتين كلمات أخرى)، و ١٨ مرة الأردن للدلالة على الدولة الأردنية ويلاحظ ذكر الاسم الرسمي كاملاً ٨٠٪ من مرات الذكر في الشق السياسي وهذا ما سنلاحظ غيابه في الجانب الاقتصادي فقد اقتصر على ذكر الاسم مختصراً: "الأردن".

ب/ الدور الأردني المحدد في إطار العمل السياسي

لعب الأردن دوراً مهماً وحيوياً في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فقد شارك الأردن في كافة الحروب العربية ضد إسرائيل، كما تحمل الجزء الأكبر من التبعات المترتبة على النكبة عام ١٩٤٨ والنكسة عام ١٩٦٧ فقد تحمل تبعات الحروب وتبعات اللجوء، وبعد انطلاق مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لعب الأردن دوراً بارزاً فيها وشكل الأردن مضللاً للشعب الفلسطيني عبر تشكيل الوفد المشترك الأردني الفلسطيني للمشاركة في المؤتمر، واحتفظ الأردن منذ عام ١٩٢٤ بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس حتى الوقت الحالي (دائرة الشؤون الفلسطينية).

إلا أن مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يراعي كل هذه الاعتبارات وأناط بالأردن حال موافقته على المشروع أدواً ومهماً لا تتسق مع دوره التاريخي في القضية الفلسطينية ولا مع مصالحه الوطنية العليا في البعد الإقليمي، وتساوق مع المشروع الصهيوني التوسيعى في الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية.

فعلى الصعيد الأمني يرسم المشروع الأمريكي دوراً مباشراً للمؤسسات الأمنية الأردنية في الأراضي المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المرتقبة، كما يرتب المشروع على الأردن تعاوناً أمنياً متعدد الأطراف لإدارة المعابر الحدودية بين الأردن وفلسطين وهذا مساس كبير بالسيادة الوطنية إذ أن مهمة إدارة المعابر الدولية تقع على عاتق الدولة صاحبة الشأن في هذا الصدد، ويخلق مشروع ترامب تحدياً مباشراً للأمن الوطني الأردني يترتب على ضم غور الأردن وشمال البحر الميت لإسرائيل.

ناهيك عن إقحام الأردن في منظمة للتعاون الأمني إقليمي شبيهة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضم إلى جانبه إسرائيل وفلسطين، مصر وال سعودية والإمارات العربية المتحدة (White House, 2020).

وينظر مشروع السلام الأمريكي للأردن كبوابة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبقية الدول العربية التي لا تعترف بإسرائيل ولا تعترم ذلك عبر خلق تكتل اقتصادي يضم كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل على غرار تكتل بينولوكس الاقتصادي وهذا يتيح لإسرائيل فتح الأسواق

العربية حتى دون إقامة علاقات مباشرة مع الدول غير المطبعة عبر البوابة الأردنية.

وبالرغم من امتداح مشروع ترامب للجهود الأردنية في رعاية اللاجئين الفلسطينيين إلا أن هذا المشروع يلغى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها قسراً، ولم ينص المشروع على تعويض اللاجئين ولا على تعويض الدولة الأردنية التي تحملت الكثير من الأعباء طيلة العقود السبعة الماضية (White House, 2020, p. 31).

وإمعاناً في تجاهل الدور التاريخي للأردن في فلسطين والقضية الفلسطينية تجاهل المشروع مسألة الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس رغم نص معايدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٩٤ عليها ورغم الاتفاق الموقع بين الملك عبد الثاني ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس عام ٢٠١٣ والذي أكده على هذه المسألة (وزارة الخارجية الأردنية، ٢٠١٣).

وبمطالعة نصوص وبنود مشروع صفقة القرن يتبين أنه يريد من الأردن التخلّي عن ثوابته الوطنية والقومية تجاه القضية الفلسطينية، والتنازل عن الوصاية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس والقيام بأدوار أمنية لحماية إسرائيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين والتحول إلى وطن بديل لهم والقبول بخطط ضم غور الأردن وشمال البحر الميت لإسرائيل.

ب/ الأردن في البعد الاقتصادي لصفقة القرن

ذكر اسم الأردن في الجانب الاقتصادي من مشروع ترامب للسلام أربعين مرة منها ٢٥ مرة في صفحتين متتاليتين (١٣٢-١٣١) تحت عنوان تعزيز التنمية الإقليمية والتكامل، وكان أول ذكر للأردن في الصفحة ٦٠ تحت عنوان إطلاق العنوان للإمكانات الاقتصادية وذكرت ثلاث مرات أخرى ص ٦٨ تحت العنوان ذاته وذكرت ثلاث مرات في الصفحة التالية ٦٩ تحت عنوان السياحة الإقليمية وذكرت مرة واحدة صفحة ٩٧ في مخطط توضيحي تحت عنوان مجاميع البرامج الإقليمية وذكر الأردن مرتين في الصفحتين ١١٢ و ١١٣ تحت عنوان فتح الضفة الغربية وقطاع غزة الأولى في محور السكك الحديدية والثانية في محور المعابر والحدود.

ويلاحظ ذكر اسم الأردن في الشق الاقتصادي من البرنامج بالاسم المختصر (Jordan)

وليس بالاسم الرسمي (Hashemite Kingdom of Jordan) المملكة الأردنية الهاشمية كما في الشق السياسي .

وبمقارنة عدد المرات التي ذكر فيها الأردن في الجانب السياسي من المشروع الأمريكي بعد المرات التي ذكر فيها في الجانب الاقتصادي نلاحظ انه ذكر ٧٨ في الشق السياسي المكون من ٤٦ صفحة بعدل ١,٧ مرة في كل صفحة في حين أنه ذكر ٤٠ مرة في الشق الاقتصادي المكون من ١٢٧ صفحة بمعدل ٣١ .٠ مرة في كل صفحة أي أنه تم ذكر الأردن في الجانب السياسي الذي لم يركز عليه المشروع كثير أكثر من خمس أضعاف ذكره في المجال الاقتصادي الذي ركز المشروع عليه، وهذا يشير إلى محدودية الفائدة الاقتصادية التي سيحصل عليها الأردن في مقابل المهام الأمنية الكبيرة التي يسندها إليه المشروع والتنازلات السياسية الكبيرة التي تتوقعها منه.

وقد جاء ذكر الأردن في الجانب الاقتصادي من مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام المسمى صفقة القرن في مستويين المستوي الأول في إطار ما يصفه المشروع بالتكامل الإقليمي من خلال عدة برامج اقتصادية يتطلع المشروع لتحقيقها خلال عشر سنوات ويأتي ذكر الأردن فيها بصورة هامشية لا تتناسب مع التكاليف الاقتصادية التي تحملها طيلة سبعة عقود ولا مع الدور التاريخي للاردن في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومن ابرز الافكار التي تم تناولها وذكر الاردن فيها في هذا الصدد: تعزيز اقتصادات مصر وإسرائيل والأردن ولبنان، وتحسين التعاون الفلسطيني مع مصر والأردن وإسرائيل بهدف تقليل العوائق أمام حركة السلع والافراد الفلسطينيين، وإطلاق مستويات غير مسبوقة من التجارة وتنمية الصادرات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة وجيرانها خاصة مصر وإسرائيل والأردن، وتسهيل التجارة والنقل عبر الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ومصر وإسرائيل ولبنان، ومعالجة العديد من القضايا الاقتصادية وتوليد نشاطات اقتصادية جديدة، ودعم الشركات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المواقع السياحية وخيارات التنقل وأماكن الإقامة في الفنادق والمطاعم والبنية التحتية في جميع أنحاء مصر والأردن ولبنان، إحداث حالة من التكامل الاقتصادي بين الأردن وفلسطين وإسرائيل لتتمكن معًا من نقل البضائع إلى أوروبا والخليج العربي، ربط غزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان، استحداث بنية تحتية جديدة لتسهيل التجارة والنقل عبر الضفة الغربية وقطاع غزة

والأردن ومصر وإسرائيل ولبنان (White House, 2020, pp. 4-25).

وفي ما يخص الأردن منفرداً تضمن المشروع الامريكي تصورات تتضمن: إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وفلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين، منح الدولة الفلسطينية مرفق خاص في ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، إنشاء نظام للنقل السريع بين الأردن وفلسطين، وحصول الأردن على فوائد اقتصادية من خطة ترامب دون تحديد طبيعة هذه الفوائد وما هيتها وآلياتها، قيام الأردن بلعب دور مميز في تقديم المساعدة للدولة الفلسطينية في مجالات القانون والطب والتعليم والخدمات البلدية، وتقديم الأردن مساعدات طويلة الأجل في تشكيل المؤسسات الفلسطينية والإجراءات ذات الصلة بهذا الصدد وتدريب الموظفين المعينين بهذا الامر، ودعم نظام حافلات جديدة يربط مدينتي عمان والزرقاء، وتقديم الدعم لمشروع "Red-Dead" ، الذي سيوفر المياه لإسرائيل والأردن مع إبطاء انخفاض منسوب المياه في البحر الميت وإنشاء محطة لتحلية المياه على البحر الأحمر لتوفير المياه للمناطق الجنوبية من الأردن وإسرائيل ، وبيع المياه الإسرائيلية لشمال الأردن، ودعم التطوير المستمر لبرنامج توليد الطاقة الشمسية في الأردن، توسيع برنامج المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) ، لإنشاء تسهيل ضمان موسع للحصول على قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، إنشاء مكتب مركزي تابع للمركز الوطني لتقنولوجيا المعلومات به بنية تحتية فنية و معدات لحفظ وتخزين جميع البيانات الإلكترونية للحكومة الأردنية، وتنفيذ برنامج التخفيف لإعادة تأهيل نهر الأردن ومنع التلوث من الزراعة وجريان مياه الصرف، وبناء قدرة وطنية للأمن السيبراني وتقديم المساعدة الفنية لدعم الحكومة الأردنية الجهود المبذولة لحماية كل من القطاعين العام والخاص ، بما في ذلك البنوك والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية ، من المهاجمين السيبرانيين التابعين للدول وغير التابعين للدول ، بالإضافة إلى فتح الفرص لمزيد من التعاون السيبراني الدولي، ودعم مشروع السكك الحديدية الوطنية الأردنية المقترن لتطوير شبكة سكك حديدية إقليمية تربط المراكز السكانية تشمل خط سكة حديد يربط عمان بالعقبة، مما سيقلل من تكلفة الشحنات والتجارة من المراكز السكانية الرئيسية في الأردن، وإمكانية تمديد سكك حديدية إضافية إلى الخليج العربي، وتحسين البنية التحتية للطرق في الأردن لتعزيز السلامة على الطرق وتقليل تكلفة النقل والتجارة (White House, 2020)

.pp. 23-35)

ويقدر ما سيحصل عليه الأردن خلال عشر سنوات من تطبيق مشروع ترامب ٧,٣٦٥ دولار هي في حقيقة الامر ليست مساعدات ولا منح وإنما استثمارات موعودة وقروض مشروطة وبتقسيم هذا الرقم على السنوات العشر الافتراضية نجد ان المبلغ السنوي بحدود ٧٠٠ مليون دولار في حين ان المساعدات الامريكية التي يتلقاها سنوياً تتجاوز المليار دولار دون التنازل عن ثوابته التاريخية إزاء القضية الفلسطينية والقدس الشريف والحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني (المعشر، ٢٠١٩).

ج/ الموقف الأردني من مشروع دونالد ترامب لحل القضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً

قبل الإعلان رسمياً عن الجانب السياسي لمشروع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحل القضية الفلسطينية الذي عرف إعلامياً بصفقة القرن تلقت الحكومة الأردنية في شهر حزيران / يونيو ٢٠١٩ دعوةً رسمية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة دولة البحرين للمشاركة في الورشة الاقتصادية التي عقدت في المنامة يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران / يونيو وكانت الدعوة موجهة لكل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وقبلت الحكومة الأردنية الدعوة لكن وزير المالية ومحافظ البنك المركزي لم يشاركاً وأكتفت الحكومة الأردنية بإيفاد أمين عام وزارة المالية ولم تشارك أي شخصية سياسية أردنية في هذه الورشة، وأصدرت وزارة الخارجية الأردنية بياناً رسمياً أعلنت فيه عن المشاركة في ورشة البحرين، وأكد بيان الخارجية الأردنية على أن الطرюحتين الاقتصادية ليست بديلاً عن إنهاء الاحتلال وتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني (الشرعان، ٢٠١٩).

وبررت وزارة الخارجية الأردنية في بيانها المشاركة في الورشة بأنه للاستماع لما يطرح فيها وأن التعامل مع الطرюحتين سيكون وفق مبادئ الأردن الثابتة إزاء القضية الفلسطينية والتي لخصها البيان بما يلي (وزارة الخارجية الأردنية، ٢٠١٩):

- مركبة القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن.
- التمسك بحل الدولتين.
- ضمان جميع حقوق الشعب الفلسطيني.
- التمسك بقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

هذا على الصعيد الرسمي اما على الصعيد الشعبي فقبل انعقاد الورشة الاقتصادية في المنامة بإسبوعين شهد الأردن العديد من الفعاليات الشعبية الرافضة للمشاركة في الورشة، وقد أجمعت الفعاليات الحزبية والنقابية والشعبية على رفض المشاركة في الورشة (فضيلات، ٢٠١٩).

كما اجمعت القوى الوطنية والإسلامية والقومية واليسارية على رفض الورشة والمشاركة بها، ووصفت الورشة من قبل الفعاليات النقابية والحزبية والشعبية بأنها عدواً على القضية الفلسطينية، وأنها تشكل مقدمةً للمشروع الأمريكي الهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وفقاً لرؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف، كما عبرت هذه الفعاليات عن إدانتها للمشاركة الرسمية بهذه الورشة ورأت أن مخرجاتها لا تمثل الشعوب العربية (العرسان، ٢٠١٩).

وبعد إعلان الإدارة الأمريكية رسمياً عن مشروع ترامب للسلام في الشرق الأوسط في البعدين السياسي والاقتصادي أكد الأردن على موقفه الرافض لتصفية القضية الفلسطينية على حسابه يقول الملك عبد الثاني ابن الحسين تعليقاً على المشروع الأمريكي: "موقفنا معروفٌ جدًّا: لن نوافق على أي اقتراحات تأتي على حسابنا"، أما رئيس مجلس النواب في ذلك الحين عاطف الطراونة فقد وصف يوم الإعلان عن المشروع الأمريكي بأنه يوم أسود للقضية الفلسطينية يذكرنا بوعد بلفور، وأصدر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بياناً طالب فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وأكد البيان على أن إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن تحقيقه إلا ن خلال حل الدولتين (عبدالعزيز، ٢٠٢٠).

وأكد الصفدي في بيان آخر على أن موقف الملك عبدالله إزاء القضية الفلسطينية غير متزعزع، ودعا إلى حلّ كافة قضايا الوضع النهائي وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، كما انتقد الإعلام الأردني ووسائل التواصل الاجتماعي مشروع ترامب ووصف بأنه يتجاهل المبادرات الدولية السابقة وأنه يتعامل مع المنطقة بعقلية "التاجر". وطالبت الصحف الأردنية الدول العربية برفض هذا المشروع غير المناسب مع حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعته وحقه في تقرير مصيره (عبدالعزيز، ٢٠٢٠).

أما شعبياً فقد عبرت الأحزاب والفعاليات الشبابية والشعبية عن رفضها للمشروع الأمريكي

ونظمت وقفةً احتجاجية قرب السفارة الأميركية في عمان بالتزامن مع الإعلان عنه ونددت هذه الفعاليات بالانحياز الأميركي للاحتلال الإسرائيلي ومساعيه الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (الجزيرة.نت، ٢٠٢٠).

ومنذ بدء الحديث عن مشروع ترامب ظلت الدبلوماسية الأردنية توضح موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية ومن ذلك ما جاء في كلمة الملك عبد الله الثاني بن الحسين خلال زيارته للعاصمة الأمريكية واشنطن ولقاءه الرئيس ترامب يقول الملك عبد الله الثاني: "كانت القضية التي ناقشناها هي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، والذي هو في جوهره الصراع الأساسي في منطقتنا، وكانت مشاركة الرئيس المبكرة كبداية في التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين علامة مشجعة للغاية بالنسبة لنا جميعاً وأعتقد أن تلك المبادرة هي التي سمحت لنا في القمة العربية الأسبوع الماضي بتجديد رسالة السلام إلى إسرائيل من خلال مبادرة السلام العربية ، والتي نأمل أن نعمل جميعاً معًا لتحقيق ذلك، جميع الدول العربية - أطلقت مبادرة السلام العربية ، والتي توفر مصالحة تاريخية بين إسرائيل والفلسطينيين ، وكذلك جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إنه الإطار الأكثر شمولاً للسلام الدائم ويضمن إقامة دولة للفلسطينيين ، ولكن أيضًا الأمن والقبول والعلاقات الطبيعية لإسرائيل مع جميع الدول العربية ونأمل أن تكون جميع الدول الإسلامية (البيت الأبيض، ٢٠١٧).

ويؤكد حديث الملك عبد الله تمسك الأردن بحل الدولتين ومبادرة السلام العربية والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية كأساس للحل.

د/ محددات الموقف الأردني

بتحليل مضمون الخطاب السياسي والدبلوماسي الأردني ومن ثم المواقف الرسمية الأردنية تجاه مشروع الرئيس الأميركي لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي نجد أن هنالك محددات عددة للموقف الأردني وهي:

١. المحدد الاقتصادي: ويمثل البعد الاقتصادي نقطة الضعف والخاصرة الرخوة بالنسبة للأردن والتي يمكن الضغط عليه من خلالها لانتزاع مواقف سياسية وتقديم تنازلات عن ثوابته الوطنية خاصة وان الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مزمن يقدر ب بملياري

دولار سنويًا، ويحصل الأردن سنويًا على مليار وربع المليار دولار كمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشكل الولايات المتحدة المستورد الأكبر للسلع والبضائع الأردنية بقيمة إجمالية تقدر بحوالي مليار ونصف المليار دولار سنويًا مما يجعل إمكانية تعرض الأردن للعقوبات الاقتصادية الأمريكية أمرًا وارد، لكن إمتلاك الأردن للعديد من الأوراق الأخرى يقلل من هذا الاحتمال (الدببسية، ٢٠٢٠).

٢. المحدد السياسي: ويتمثل هذا المحدد بتمسك الأردن بخيار حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية حفاظًا على الكيانية السياسية للدولة الأردنية والغاء أي فكرة ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن أو فرض الفدرالية أو الكونفدرالية عليه مع الضفة الغربية (مشاقبة، مضامين صفقة القرن وانعكاساتها على الأردن، ٢٠٢٠).

٣. المحدد الديمغرافي: وهذا المحدد يقتضي رفض مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لأن ذلك يؤدي إلى اختلال المعادلة الديمغرافية و يؤثر سلبًا على الهوية الوطنية الأردنية ويشكل خطراً كبيراً على الاستقرار السياسي والمجتمعي (عبدالعزيز، ٢٠٢٠).

٤. المحدد الديني: ويتمثل هذا المحدد بالمحافظة على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وعدم التخلص منها أو المساس بطبعتها أو إعادة تعريفها بعيداً عن سياقها التاريخي المعروف (المعشر، ٢٠١٩).

هـ / مخاطر صفقة القرن على الأردن

قدم الرئيس الأمريكي السابق تصوره للسلام في الشرق الأوسط "صفقة القرن" المبني على إنهاء كامل للقضية الفلسطينية وإدماج إسرائيل في المحيط العربي، ووفق رؤية ترامب فإن الملفات الصعبة والشائكة والتي هي محل خلافات كبرى تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام فأقدم على عدد من الخطوات لتجاوز هذه المعضلة فكان قراره بالاعتراف بمدينة القدس عاصمةً موحدةً لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية المحتلة إلى جانب ما تضمنه مشروع ترامب من إلغاء لحق اللاجئين في العودة إلى ديراهם، وإقرار بضم منطقة غور الأردن إلى إسرائيل وتسليمها المعابر والحدود

الدولية الخاصة بالدولة الفلسطينية القادمة جلعت من هذا المشروع يحمل للأردن العديد من المخاطر والتهديدات حال القبول به والسماح بتنفيذها ومن أبرز تلك المخاطر ما يلي:

١. إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف وتنفيذ أفكاره المبنية على الحل الأردني وهذا الأمر يرفضه الأردن رسميًّا وشعبيًّا (فيشاوي، ٢٠١٩).
٢. الإخلال بالمعادلة الديمغرافية من خلال إلغاء حق اللاجئين بالعودة وهذا الأمر ينطوي على تهديد كبير للهوية الوطنية الأردنية وينعكس سلبيًّا على حالة الاستقرار السياسي النسبي الذي ينعم به الأردن وبالتالي تخلص إسرائيل من أعباء الاحتلال وتلقي بها إلى الأردن (Joplin, 2019).
٣. تبديد آمال الأردن بتقليل طول الخط الحدودي مع إسرائيل بحدود مئة كيلو متر عند قيام دولة فلسطينية وهذا يبقى على التماس المباشر بين الأردن وإسرائيل على طول الحدود مع فلسطين التاريخية مما يحمل الأردن المزيد من الأعباء الأمنية والعسكرية.
٤. القبول بضم غور الأردن لإسرائيل يبقى على مياه نهر الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل وهذا يهدد الأمن المائي الأردني و يؤثر سلبيًّا على عملية الانتاج الزراعي في الأراضي الأردنية ويبقي حصة الأردن من مياه النهر مرهونة بتقلب العلاقات مع إسرائيل ومحلاً لابتزاز الأردن والضغط عليه في ملفات أخرى (Riedel, 2020).
٥. الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مدينة القدس التاريخية واعتبارها عاصمةً موحدة لإسرائيل ينتقص من الوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ويتعارض معها ويعيد تعريفها ويختزلها بتنسيق الزيارات الدينية وهذا يخل بالشرعية الدينية للأسرة الهاشمية ويتعارض معها (عايش، ٢٠٢٠).

الخيارات الأردنية في مواجهة صفقة القرن

يتمتع الأردن بموقع جغرافي مميز في محيطه الإقليمي ويمتلك مكانة جيوسياسية خاصة، ويلعب الأردن أدوارًا فاعلةً في العديد من الملفات محل الاهتمام الإقليمي والدولي خاصة ما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب ومحاربته والتصدي له، مما يجعل الموقف الأردني محل الاهتمام الدولي والإقليمي، وتكتسب المواقف الأردنية من القضية الفلسطينية أهميةً

خاصة لدى المجتمع الدولي وهي محل اعتبار كبير ومؤثر في المواقف الأوروبية والامريكية كما أن لها تأثير حتى على السلوكيات الإسرائيلية، ومع طرح مشروع ترامب للسلام كان على الدبلوماسية الأردنية الاختيار بين التكيف مع هذا المشروع والتعايش معه والاستسلام لتداعياته وانعكاساته وبين رفضه والعمل على إعاقته وافشاله، وقد حسم الأردن أمره رسمياً وشعبياً بالانحياز للمصالح الوطنية العليا و اختيار الرفض (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٠).

ولما كان اعلان ترامب لمشروعه للسلام متزامن مع اقتراب ولايته من النهاية وارتفاع الحملات الانتخابية لم تحتاج الدبلوماسية الأردنية لأكثر من إعلان الرفض الصريح لهذا المشروع، وقد تكرر هذا الرفض على لسان الملك ووزير الخارجية والعديد من المسؤولين الأردنيين في مناسبات عدّة، لكن التساؤل الذي يثور كيف للحال أن يكون لو فاز ترامب بولاية ثانية في الانتخابات وهل مجرد التصريحات الرسمية بالرفض كافية لمواجهة مشروعه؟

الجواب بالطبع سيكون لا ولكن كيف للدبلوماسية الأردنية أن تدير المشهد في ظل الظروف المتباينة والمعقدة والظروف الاقتصادية الصعبة؟

يمتلك الأردن العديد من الأوراق السياسية المؤثرة التي تمكّنه من اللعب بها وتحقيق نتائج مرضية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية حتى في ظل تغير البيئة السياسية وقيام بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل (حسن، ٢٠١٩).

ومن أبرز الأوراق التي يمتلكها الأردن ويمكنه توظيفها في مواجهة صفقة القرن وأي مشروع لتصفية القضية الفلسطينية على حسابه:

١. معايدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة": وهذه ورقة ضغط هامة بيد الأردن تتيح لصانع القرار فيه عدة بدائل: كتجميد بعض بنود المعايدة أو بعض ملحقاتها أو تعليق العمل بها وصولاً إلى إمكانية إلغاءها خاصة مع الرفض الشعبي الكبير لهذه المعايدة منذ توقيعها وحتى اللحظة الراهنة.

٢. الاتفاقيات والتفاهمات المتعلقة بمكافحة الإرهاب المبرمة بين الأردن والولايات المتحدة والتي يمكن للأردن الانسحاب من بعضها أو وقف العمل بعض مقتضياتها أو التلویح

بذلك على الأقل (حسن، ٢٠١٩).

٣. اتفاقيات الغاز: وهذه الاتفاقية تم رفضها من قبل مجلس النواب والقوى والفعاليات الشبابية والنقابية والحزبية وأي إجراء ضد هذه الاتفاقيات سيكون محل ترحيب كبير في الشارع الأردني ويرفع شعبية أي حكومة تقدم على مثل هذه الخطوة.

٤. العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وقد استخدم الأردن هذه الورقة في مواقف عدّة حيث كان يستدعي السفير الأردني من تل أبيب ويمكن أن يصل الأمر إلى حد قطع العلاقات بشكل كامل وإغلاق السفارة الإسرائيلي في عمان.

٥. المقاومة الفلسطينية: حيث يمكن للأردن الاقتراب من الفصائل الفلسطينية المقاومة بأشكال متعددة من بينها فتح مكاتب تمثيلية للفصائل البارزة في عمان، كما يمكن للأردن لعب دور الوسيط لتحقيق المصالحة الفلسطينية وهذا يعزز الموقف الأردني ويقويه.

٦. العلاقة مع إيران: وهذه الورقة أيضًا يمكن للأردن التلویح به وتوظيف التضاد في المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى بحيث يتبنى الأردن مقاومة جديدة في العلاقات مع إيران لإحداث توازن يمكنه من رفض الضغوط الأمريكية (عايش، ٢٠٢٠).

٧. تشكيل فرق عمل دبلوماسية من خلال السفارات والبعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج لحشد التأييد الدولي للموقف الأردني من الصراع العربي الإسرائيلي والمبني على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وهناك العديد من دول العالم تتفق مع هذا الطرح وتسانده. (AbuOudeh, 2020).

٨. تعزيز التنسيق الأردني الفلسطيني وتبني مواقف مشتركة تحافظ على الحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني وتستبعد أي فكرة للحل على حساب الأردن.

الخاتمة

شكل مشروع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط حلقة جديدة من حلقات إدارة الصراع وليس حله إذ انطوى على احتلالات كبيرة تحول دون قبوله ونجاحه ووضعه حيز التنفيذ حيث عمد هذا المشروع إلى شرعنة الواقع الاحتلالي وكرس

أفكار ورؤى اليمن الاسرائيل المتطرف وأعاد صياغته بطريقة ملتوية رغم ادعاء الادارة الأمريكية بأنه يتجاوز الافكار السابقة.

وقد شكل هذا المشروع تحديًّا كبير للدولة الأردنية نظرًا لما يحويه من افكار تناول من السيادة الأردنية وتهدد الهوية الوطنية مما دفع الأردن لرفضه والوقوف بوجهه في الاطارين الرسمي والشعبي.

قائمة المراجع العربية

أبو عامر، عدنان. (٢٠١٨، ١٣ أبريل)

التقارير العسكرية: هذه هي أهم خمس مظاهر للتفكير في الجيش الإسرائيلي. عربي ٢١. تم الاسترجاع في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/2Jwjs5o>

الأشقر، أسامة. (٢٠٢١، ١٤ يناير)

هل الأزمة السياسية الإسرائيلية آنية أم وجودية؟! صحيفة القبس. تم الاسترجاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3oyO1w2>

البدور، بكر. (٢٠١٨)

قراءة في مبادرة إدارة الرئيس الأمريكي ترامب (صفقة القرن). في موسى بريزات ونظام برؤس (تحرير)، مقاربات إقليمية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي (ص ص ١٥-٣٠). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الجزيرة نت. (٢٠٢٠، ٢٩ يناير)

مظاهرات حول العالم ترفض خطة ترامب للسلام. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3oHwq3I>

الحسن، عماد. (٢٠١٩، ٣٠ مايو).

الأردن: لماذا كل هذا الرفض لـ«صفقة القرن»؟ دويتشه فيله. (DW) تم الاسترجاع في ٢ ديسمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3o3HwQf>

الدارسيسيّة، زيد. (٢٠٢٠، ٥ فبراير)

مخاطر اقتصادية تهدد الأردن بسبب رفضه صفقة القرن. العربي الجديد. تم الاسترجاع في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3DP9Qg4>

الشعلان، محمود. (٢٠١٩، ٢٣ يونيو).

الأردن وورشة المنامة حضور كالغياب. الجزيرة نت. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/2RvMcQj>

الصوايفي، مطهر. (٢٠١٧، ٤ أكتوبر).

فلسطين.. صفقة القرن | الفرص والتحديات. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. تم الاسترجاع في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3buDcDD>

العربي، محمد عايش. (٢٠٢٠، ٣ فبراير).

خيارات الأردن في «صفقة القرن». القدس العربي. تم الاسترجاع في ٢ ديسمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3cF2qQj>

العرسان، محمد. (٢٠١٩، ٢٥ يونيو)

الشارع الأردني بكل أطيافه يغلي رفضاً لورشة البحرين (شاهد). عربي ٢١. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3HDDmYh>

الفاضلات، أيمن. (٢٠١٩، ٢٢ يونيو).

الأردن: تناغم شعبي رسمي في رفض مؤتمر البحرين حتى الآن. الجزيرة نت. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3kVetxy>

الفشاوي، حسن. (٢٠١٩، ٩ مايو)

الأردن في صفقة القرن. الأهرام الرقمي. تم الاسترجاع في ٢ سبتمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3H4c7pG>

مبixin، مهند. (٢٠١٧، مارس)

عودة الحراك الشعبي في الأردن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تم الاسترجاع في ٣١
أكتوبر ٢٠٢١ من

<https://www.dohainstitute.org/ar>

مشaque، أمين. (٢٠٢٠)

مضامين صفقة القرن وتداعياتها على الأردن. الدستور، ١٤.

مشaque، أمين. (٢٠٢١)

صفقة القرن المضمونة: الخيارات والتحديات والآفاق. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

معشر، مروان. (٢٠١٩، ٢٠ مارس)

صفقة القرن تهديد وجودي للأردن. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. تم الاسترجاع في ٢٢ نوفمبر
٢٠٢١ من

<https://carnegie-mec.org/2019/03/20/ar-pub-78644>

معشر، مروان. (٢٠١٩، ٢٦ يونيو)

الصفقة الاقتصادية. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. تم الاسترجاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢١ من

<https://carnegie-mec.org/2019/06/26/ar-pub-79381>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠٢٠، يونيو)

تقدير موقف استراتيجي لخيارات الأردن في مواجهة خطة الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة
الغربية. بيروت، لبنان.

مركز دراسات الشرق الأوسط. (بدون تاريخ)

السلام من أجل الازدهار.

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية. (٢٠١٣)

نص اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات. تم الاسترجاع في ٤ ديسمبر ٢٠٢١ من

<https://www.mfa.gov.jo>

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية. (٢٠١٩، ٢٣ يونيو)

الأردن يشارك في ورشة البحرين الاقتصادية على مستوى "أمين عام وزارة المالية" للاستماع. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/2Lz29kS>

وايت هاوس. (٢٠١٧، ٥ مايو)

خطاب الرئيس ترامب وجلاله الملك عبد الله الثاني في مؤتمر صحفي مشترك. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/2LYBn6>

عبد العزيز، محمد. (٢٠٢٠، ٣١ يناير)

ردود الفعل العربية على خطة ترامب للسلام: تحليل وتوصيات. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. تم الاسترجاع في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من

<https://bit.ly/3oOdTmn>

عبد الهادي، وليد. (٢٠٢٠، ٥ فبراير)

ثقوب في شبكة العنكبوت: عناصر الضعف في الكيان الإسرائيلي. مركز الزيتونة للدراسات. تم الاسترجاع في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١.

جراد، نايف. (بدون تاريخ)

السلام من أجل الازدهار.

جراد، نايف (مترجم). (٢٠٢٠)

خطة ترامب المعروفة بـ«صفقة القرن»: ترجمة كاملة ودقيقة. رام الله: نايف جراد.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

AbuOudeh, A. (2020, October). The two-state solution and its dual significance for the Palestinian people and the Hashemite Kingdom of Jordan. Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq.

Eiland, G. (2008, September). Rethinking the two-state solution (Policy Focus No. 88). Washington Institute for Near East Policy. <https://bit.ly/3Gg5Eqj>

Eiland, G. (2010, January 1). Regional alternatives to the two-state solution. Begin-Sadat Center for Strategic Studies. <https://besacenter.org/regional-alternatives-to-the-two-state-solution-2-2/>

Eran, O. (2018, September 6). The idea of a Jordanian-Palestinian confederation, revisited. Institute for National Security Studies. <https://bit.ly/31vvE1Q>

Gordis, D. (2020, January 29). How Mideast “Deal of the Century” plays in two elections. Bloomberg Opinion. <https://cutt.us/0agCS>

Joplin, T. (2019, June 5). How Jordan is endangered by the Deal of the Century. Albawaba. <https://bit.ly/3D1rJHM>

Riedel, B. (2020, June 1). With Israel’s annexation plans looming, an hour of decision. Brookings Institution. <https://brook.gs/3kndtID>

White House. (2019, November 26). Peace to prosperity: A new vision for the Palestinian people and the broader Middle East. <https://bit.ly/2XMEjXR>

White House. (2020). Economic framework. In Peace to prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people (pp. 1–39). Author.